حرية المثقف العربي

ناجي علوش

حين نطرح موضوع حرية المثقف العربي، الآن، وفي هذا الوقت الذي تستشرس فيه قوى القمع المختلفة، يجب ان نأخذ في الاعتبار ما يلي:

اولاً: إن المثقف العربي مواطن أولاً، وإن حريته مرتبطة بحقوق المواطنة. فإذا ما سلب المواطنون حقوقهم، بات مستحيلاً أن يكون لأي مثقف حق في الحرية. ولذلك، فإن حرية المثقف من حرية المواطن، وحرية المواطن، هي التي تضمن للمثقف حقه في الحرية.

هنا تصبح القضية قضية المواطنين جميعاً، لا قضية شريحة محدودة من المواطنين.

وهنا تأخذ القضية بعدها السياسي الاجتماعي، لا بعدها الثقافي فقط، فلا حرية للمثقف، خارج إطار تحرر المجتمع كله؛ وصراع الطبقات والصراع الأيديولوجي.

ثانياً: إن الوطن العربي، شأنه شأن معظم بلدان العالم الثالث، يعيش مرحلة قمع قاسية شرسة، وتمارس ذلك:

١ ـ القوى الحاكمة، سواء كانت قوى تقليدية، أو كانت قوى جديدة، أسقطت قوى تقليدية حاكمة. ويسود القمع في كل ميادين الحياة، ويسيطر العسف سيطرة مطلقة. فلا القوانين والدساتير التي تشرع تحترم، ولا الأعراف تراعى، ولا الشرائع تطبق. ولقد بات القضاء ستاراً لممارسة العسف، والقوانين غشاوات لتغطية الجرائم الرسمية اليومية.

وتفرض القوى الحاكمة سياساتها وأفكارها بالقوة، ولا تقبل حواراً أو مناقشة، إلا ضمن إطار الاعتراف بها، وفي الحدود التي تقررها.

٢ ـ القوى الرجعية غير الحاكمة، والتي تملك مؤسسات تقليدية، أو جديدة. وقد بنت هذه القوى منظماتها المقاتلة والمسلحة، وأخذت تعرض سياساتها وأفكارها بالقوة، ومن تلك قوى دينية وطائفية واجتماعية، متعددة الأشكال، ولكن القوى الدينية ـ الطائفية أخطرها.

إن هذه القوى، لا تحاول إلحاق الثقافة بها فقط، بل تعمل كل ما يلزم لتحويل الثقافة إلى قوة قمع رئيسة، وإلى استنفار التراثي والسلفي لمواجهة كل ما هو جديد ومعاصر، ودافع إلى التغيير.

قصدنا تحاول قوى سياسية اجتماعية رجعية أن توظف الدين والتراث لخدمة مصالحها، ولسد كل قنوات التحول.

وتأتي الأعمال المعادية للحرية، ضمن هذا الإطار؛ سواء كانت سياسة كم الأفواه، وإغلاق المنابر، أو كانت سياسة قتل المفكرين والفنانين، كما حدث مع الشهداء حسين مروة وحسن حمدان وناجي العلي وغيرهم.

إن القوى الظلامية الحاكمة، وغير الحاكمة، تحاول ان تسدّ كل آفاق التغيير والتحوّل، ولذلك تندفع بشراسة لضرب القوى البديلة، وقمع الفكر البديل. وهكذا تصبح قوى الثورة وفكر الثورة محط سهام القوى المضادة للثورة كلها.

وفي هذا الوضع، لم يخسر المثقف حريته فقط، بل خسر

المواطنون العرب كل حقوقهم، وباتوا عرضة لكل أشكال العسف.

وفي هذا الوضع بات مطلوباً من المثقف ان يكون صوت السلطان، أو لا يكون مثقفاً، وأن يكون مفسر حواشٍ، ضمن إطار سياسة السلطان، لا مبدع فكر مفجّر، وحامل راية تغيير. إن تغيير العالم لم يعد مطلوباً، لأن القوى الحاكمة، والقوى الظلامية، ترعى العالم القائم الراهن، وتحارب كل تغيير جوهري فيه. ووظيفة الكاتب، المفكر، الفنان، شرح ما يسمح بقراءته من النصوص، وتصوير المقبول من الواقع، فإذا انطلق إلى التفسير الكاشف، والتصوير الفاضح ودعا إلى الحرية والعدالة، واجه العقاب الصارم: السجن أو حتى الموت.

إن الواقع العربي القمعي الظلامي، يعيّن مثقفه، ويعدم كل مثقف طامح لدور آخر... لأن القوى الحاكمة، والظلامية، تحاول منع كل تغيير ثوري، وكل تفسير عميق يكشف الحقائق والوقائع.

وفي هذا الواقع، لن يستطيع المثقف ان يبحث عن خلاص فردي، لأن انتزاع الحرية معركة اجتماعية لها قواها الاجتماعية وقواها السياسية.

ثالثاً: إن ارتباط حرية المثقف العربي بالتحول الاجتماعي، يفرض على المثقف العربي ان يفكر بهذه الحرية، ضمن إطار فكر الثورة، وان يطلب هذه الحرية باعتبارها حصيلة تحول اجتماعي، تحققه قوى اجتماعية.

وهنا يصبح المثقف أمام إشكالين:

الأول: ان يلتزم بفكر الثورة، وان يتبنى فلسفة التحول الاجتماعي العميقة، فيرفض كل فكر مدافع عن الواقع القائم الراهن، وكل أيديولوجيا، تعطل دور العقل، وتلغي دور الانسان.

الثاني: ان يصبح عضواً فاعلاً في صفوف قوى الثورة، لأنه مطالب أن يفسر العالم، وأنه يغيّر، أيضاً. وهذه مهمة نضالية. إنها ليست كتابة فقط، ولا رسماً وتصويراً فحسب، إنها ممارسة نوعية جديدة. وفي هذا انتقال من تفسير النصوص المسموح بها، إلى البحث عن قوانين الجدل والصراع، ومن محاولة فهم العالم وشرح قوانينه، إلى التدخل في الصراع، لهزيمة أنظمة وقوانين، وانتصار نقيضها.

وهذه العملية تفرض على المثقف ان يرفض الدور المرسوم له اجتماعياً، ليقوم بهذا الدور الثوري الجديد.

رابعاً: إن هذا كله يفرض على المثقف الباحث عن الحرية الحقيقية، حرية تفسير العالم وتغييره، ان يحدد قوى الثورة في مجتمعه، وفي مرحلة تاريخية معينة لينضم إلى صفوفها، وليأخذ دوره بينها. فمن هي قوى الثورة الآن؟ ومن هي قوى الثورة المضادة؟ إن الإجابة على هذين السؤالين ضرورية لتحديد قوى الثورة والقوى المضادة للثورة، ولتحديد دور المثقف في معركة الحرية. وفي الوطن العربي الآن، تتكون قوى الثورة من العمال والفلاحين الفقراء والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. أما القوى المضادة للثورة، فهي قوى الكمبرادور والبرجوازية التجارية والعقارية، وقوى البراجوازية الصغيرة الرجعية الدينية والطائفية والفاشية المرتبطة بالطبقات والفئات السابقة. ويدور الآن صراع سياسي وأيديولوجي بين هذه القوى، يبدو واضحاً في كل ميادين الحياة العربية.

ولما كانت قوى الثورة مطالبة بتحقيق الثورة الديمقراطية على طريق التحول الاشتراكي، فإن الثورة القومية باتت مهمة رئيسة لهذه القوى الآن. وصار برنامج القوى الثورية برنامجاً ثلاثياً موحداً: ثورة ديمقراطية، ثورة قومية، وثورة اشتراكية في آن معاً. ومن هنا طرحنا نحن في حركة التحرير الشعبية العربية برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية، على طريق التحول الاشتراكي.

وهذا يجعل الحديث عن ثورة ديمقراطية فقط خارج الزمان، لأنه عودة إلى تاريخ مضى، فلا ثورة ديمقراطية فقط، منذ تحول الرأسمالية إلى امبريالية، ومنذ قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية. كما يجعل الحديث عن ثورة قومية فحسب، مجرد أحلام متخلفة، لأن الثورة القومية، لن تحققها البرجوازية، بل العمال والفلاحون الفقراء والشرائح التعريفية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. وبالتالي فإنها ثورة قومية متجهة اشتراكياً. أما الثورة الاشتراكية في الأقطار التابعة، وشبه التابعة، فإنها لا تتحقق دون الثورة الديمقراطية والقومية.

وهنا يدخل المثقف في إشكالات النظري والعملي، الديموقراطي والقومي والاشتراكي، والحزبي وغير الحزبي. وكلها إشكالات نظرية وعملية، لا يستطيع أحد تجنبها، إلاّ إذا أراد أن يهوّم في سماء الأوهام والأحلام.

ومع ذلك، فإن علينا ان نقول إن معظم المثقفين العرب ارتضوا أحد موقفين:

الأول: وهو التهويم في سماء الأحلام، والبحث عن حرية هامشية، لا يرفضها الطاغية، ولا يخافها رجل الدين والسلفي والرجعي.

والثاني: وهو الانكفاء إلى العمل الوظيفي، ضمن إطار النصوص المفروضة.

والموقفان يعبّر عنهما بيت الشعر القائل:

جانب السلطان واحذر بطشه لا تعاند من إذا قال فعلْ

ويتغطى هذان الموقفان ببراقع مختلفة، مثل حرية الإبداع والمبدع، الخ... ولكنها في الحقيقة، يعيدان المثقف موظفاً عند السلطان، ومدافعاً عن الواقع القائم الراهن، وهارباً من عملية الثورة: حتى لو غيّر أساليب التعبير من حيث الشكل، وأتحفنا بمقالات وقصائد وكتب تبدو منقطعة عن تراث السلف.

ولا يستطيع المثقف الباحث عن حريته خارج إطار هذا الصراع الفكري والسياسي والاجتماعي الكبير، أن يجدها، فهو إمّا أن يكون من الثورة، فيجد حريته فيها، أو أن يكون خارجها، فيعيش على هامش السلطان أو في حضنه.

وحين يكون في الثورة، سيصبح جزءًا من قواها الاجتماعية والسياسية. وعضواً في مؤسساتها. وملتزماً ببرامجها وبأفكارها. وهنا سيمارس حريته الحقيقية، لأنه تحوّل من مفسّر، إلى عامل من أجل التغيير، ومن شارح إلى ملتزم، ومن متأمّل إلى مناضل.

ولكن عملية التحول هذه، ستضع المثقف أمام إشكالات جديدة، يمكن تلخيصها بالتالي:

١ ـ إن التزام المثقف بالثورة، ورفعه راية فكرها، سيضعه وجهاً لوجه أمام الرجعي والسلفي. وسيشهر هذان في وجهه سلاح الدين والتراث، وسيحرمانه أو يكفرانه، أو يشعرانه أنه يخون اجتماعاً. فإذا ضعف في المواجهة، عاد إلى مواقع أعدائه، وتحول إلى سلفي، يتغطى بجمل مثل احترام تراث الشعب وتقاليده. مع أن الأمر ليس كذلك، إذ هناك احترام تراث الشعب وتقاليده، وهناك مصالح الشعب واحترام حقوقه وتقدمه وقوته، ولا تعارض بين هذا وذاك، إلاّ حين يصبح احترام تراث الشعب وتقاليده بديلاً لاحترام مصالحه وحقوقه وتقدمه وقوّته، كما يظهر في مواقف سلفي هذه الأيام.

٢ ـ إن التزام المثقّف بالثورة، يدفعه إلى الحزب، فيصطدم بتخلف البنية السياسية والثقافية فيه، ويجد نفسه مطالباً، ان يختار بين النضال السياسي واحترام حرية الفكر، وقيم الثقافة الحرة. وهنا تحدث إشكالية، فالمثقف يدخل الحزب، من أجل حرية الوطن وخلاص المواطنين، ولكنه يصطدم بنزعة تقديس الأيديولوجي على حساب العلمي، وبإعطاء البرنامج السياسي، وحتى التكتيك السياسي صرامة القوانين العلمية، وقداسة النصوص الدينية. وهنا يجد المثقف الواعي الحريص على الحرية نفسه أمام ثلاثة خيارات:

أ ـ ان يتحول إلى أداة في آلة الحزب الصغيرة أو الكبيرة، فيصبح بوقاً إعلاميّاً مثل أي موظف إعلامي في أية دولة.

ب ـ أو أن ينكفئ، فيسكت حيناً، ويتذمّر حيناً آخر، دون ان يقوم بأي عمل فعّال.

ج ـ أو أن يندفع إلى الصراع. وهذا هو الخيار الأسلم. ولكن الذين يفعلون ذلك ما زالوا القلة.

ويجدر بنا أن نشير، إلى أن الحزبية في العالم الثالث، وفي الدول الاشتراكية، لعبت دوراً مؤثّراً، لا على صعيد هذه الأقطار فحسب، بل على الصعيد العالمي، في إخضاع الفكر إخضاعاً تاماً لالتزامات السياسي الآنية وصراعاته وحساباته، ولمواقف الحزبي المتخلّف أو قصير النظر، ولمعايير الأيديولوجيا المسيّسة والمبرمجة حزبياً. وقاد ذاك إلى ظواهر معادية للفكر، مثل تقديس النصوص، والتقليد الأعمى، وإضفاء الطابع العلمي القاطع على خطابات القادة، وتقارير الأمناء العامين، ومعاملة القادة معاملة دينية.

وقاد ذلك أيضاً إلى تصفية حركة الفكر، وحتى ذلك الجانب المتعلق بالعلوم الطبيعية، وإلى إحلال الأيديولوجية السياسية محل كل العلوم.

وكان ذلك من الأسباب الرئيسة لإضعاف دور المثقف والمفكر والكاتب والفنان، وإضعاف الحيوية الفكرية للاتجاهات السياسية الثورية والديمقراطية؛ وهروب كثير من المثقفين من الالتزام السياسي الحزبي.

ولقد دار سجال واسع، حول ذلك كله، خلال العقود الثلاثة الماضية. وستفتح مبادرات غورباتشيف الأمين العام

للحزب الشيوعي السوفياتي المزيد من المحاورات. ومع ذلك، فإن هذه القضية تحتاج إلى مزيد من البحث. إذ كيف نستطيع ان نجعل الحرية عنواناً لبرنامجنا النضالي، وأن ندمجها ببرنامجها السياسي، دون ان نسمح للسياسي والأيديولوجي الحزبي ان يلغيا كل حرية وكل فكر؟ إن هذه الإشكالية من الإشكاليات الكبرى التي تحتاج إلى معالجة، ليترافق التحوّل الاجتماعي الكبير الذي نحتاجه بالخصوبة الفكرية التي نحتاج إليها أيضاً.

وسيحتاج حل هذا الإشكال إلى نقد تجربة الحزب الثوري والديمقراطي والاشتراكي في هذا المجال نقداً علمياً دقيقاً، والى مشاركة القطاعات الأكثر وعياً من الأنتلجنسيا والطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في الحزب مشاركة فعّالة، والى حرص المثقّفين الواعين على لعب أدوار نضالية حقيقية، تؤهّلهم للتأثير في كل التراتب التنظيمي عامة، وفي المراتب القيادية خاصة.

خامساً: إن عملية التغيير المطلوب إجراؤها في الوطن العربي معقدة، وصعبة، لأن هناك عدة عوامل، تزيد من صعوبتها، وأبرز هذه العوامل:

١ ـ شروط التخلف والتجزئة والتبعية. وكل منها مرتبط بالآخر، ومرتبط بقوى داخلية وخارجية.

٢ ـ القوى السياسية والاجتماعية التي تدافع عن الواقع العربي الراهن، وهذه القوى آلات حاكمة وغير حاكمة، متغربة وسلفية. وقد أعد كلّ منها قواه لمعارك طاحنة، وخاصة القوى الدينية ـ الطائفية.

٣ ـ القوى الامبريالية، وعلى رأسها الامبريالية الأميركية، والكيان الصهيوني.

وهذه القوى، تخوض الآن معارك السياسة والأيديولوجيا على أوسع نطاق. وهي تصادر حرية الوطن وسيادة الأمة، كما تصادر حرية المواطن، وتحارب حرية الفكر، لأنها ترى فيها باباً لدخول الأفكار التي تُسمّى «هدّامة».

ومن هنا، تصبح استباحة دماء المثقفين والمفكرين جزءاً من المعركة.

إن معرفة هذا كله ضرورية لتحديد طبيعة المعركة التي سيخوضها المدافعون عن الحرية، والأساليب التي سيتبعونها.

وبديهي أن هذه المعركة تحتاج إلى جبهة قومية شعبية على صعيد الوطن العربي كله، والى جبهات في كل الأقطار، مرتبطة بها. ويجب ان تضم هذه الجبهة كل القوى القومية الديمقراطية والوطنية الديمقراطية، وكل النقابات والجمعيات والشخصيات المؤمنة بالدفاع عن الوطن، في مواجهة الاحتلال الصهيوني وكل أشكال الاحتلال، والتبعية المباشرة وغير المباشرة، والعاملة من أجل الوحدة القومية، وتحرير الوطن، وبناء المجتمع الغربي الديمقراطي.

إن بناء هذه الجبهة، يستهدف تحقيق التالي:

أ ـ حشد أوسع جبهة شعبية لتحقيق الأهداف القومية؛ ولمواجهة القوى المعادية.

ب ـ تحقيق تفاعل سياسي وفكري بين قوى الجبهة، وضمان الحرية للقوى المتحالفة، في طرح أفكارها، والدفاع عنها، ازاء أطراف التحالف من جهة، والقوى الخارجية المعادية من جهة أخرى.

ويجب ان نشدّد كثيراً على أهمية قيام مثل هذه الجبهة القومية.

ويجب ان يتضمن برنامج هذه الجبهة:

١ ـ إعادة الاعتبار للفكر والثقافة، ولحرية الفكر، وتشجيع كل أشكال الحوار الفكري والتفاعل الثقافي، وتكريس حرية الفكر شعاراً بين الشعارات، وبنداً رئيسياً في البرنامج النضالي.

٢ ـ محاربة الطغيان وكل أشكال القمع، والدفاع عن حرية الرأي والاعتقاد والاجتماع والتنظيم والإضراب الخ...

٣ ـ محاربة كل أشكال تقديس النصوص، والتقليد الأعمى، وإخفاء القداسة على الأفكار والبرامج السياسية، ورفض كل أشكال تقديس الأشخاص.

٤ ـ كشف سياسة مواجهة التجديد بالتراث، وتأكيد احترام التراث والاهتمام به، ولكن دون ان يعني ذلك محاربة التجديد، والوقوف في وجه حرية الفكر، ليتكرّس احترام التراث، وفتح أبواب التغيير على مصاريعها في آن معاً.

٥ ـ انتهاج سياسة حماية المفكرين والأدباء والكتاب، وتجريم القوى التي تطاردهم وتعتقلهم وتقتلهم، واتخاذ الاجراءات التي تفضح الطغاة والقتلة وتردعهم؛ فلا يجوز الاكتفاء ببيانات الاستنكار غير المحدّدة.

٦ ـ النضال لبناء الأنظمة والمؤسسات التي تضمن الحريات الأساسية والديمقراطية، ولخلق المؤسسات اللازمة لذلك، وتكوين رأي عام، معني بالحريات الأساسية والديمقراطية، ومدافع عنها.

وستكون معركة الحرية في مثل هذه الظروف من أكثر

المعارك شراسة، وأكثرها خطورة. وسيزداد عدد الضحايا والتضحيات، كلما ازداد النضال من أجل الديمقراطية.

سادساً: إن ربط ضمان الحرية بمشروع التغيير الديمقراطي الاشتراكي، لا يعفينا، من مسؤولية النضال، منذ هذه اللحظة، من أجل انتزاع ضمانات لحرية الفكر، وإحراج قوى الطغيان، والقوى الظلامية، وتعرية اتجاهاتها الدموية. إلاّ أن هذا يحتاج إلى حشد القوى الديمقراطية لخوض معركة الديمقراطية، ضمن اطار خوض المعركة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

فليكن التقاؤنا اليوم تحت عنوان «الدفاع عن حرية المثقف العربي» مناسبة لبحث هذه المسائل، وكل المسائل المتعلقة بالحرية والديمقراطية في وطننا.

ولنوطد العزم على ان نخوض معركة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، بكل ما نملك من قوة، في مواجهة كل قوى الطغيان والقتل والعسف...

ولنجعل من هذه المعركة معركة أوسع مع الجماهير الكادحة والمضطهدة، لأن هذا وحده، الذي يكسبنا الانتصار.

دار الآداب تقدم

مؤلفات الكاتب العربي الكبير
حنا مينه

- **المصابيح الزرق**
- **الشراع والعاصفة**
- **الثلج يأتي من النافذة**
- **الشمس في يوم غائم**
- **الياطر**
- **بقايا صور**
- **المستنقع**
- **القطاف (جـ ٣ من بقايا صور والمستنقع)**
- **الأبنوسة البيضاء**
- **المرصد**
- **حكاية بحار**
- **الدقل**
- **المرفأ البعيد**
- **الربيع والخريف**
- **مأساة ديمتريو**
- **ناظم حكمت: السجن: المرأة، الحياة.**
- **ناظم حكمت ثائراً**
- **هواجس في التجربة الروائية**
- **كيف حملت القلم**
- **أدب الحرب**
  (بالاشتراك مع د. نجاح العطار)